مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤٣٨

المعقودة يوم السبت
١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
الساعة ٢٣/١٠
نيويورك

الرئيس:	السير ديفيد هناي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيدوروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	نيجيريا	السيد ايواه
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

94-86670

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ٢٣/١٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الكويت يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد أبو الحسن (الكويت) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1994/1164، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأرجنتين ورواندا وعمان وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى التنقيحين التاليين اللذين يتعين إدخالهما على نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1164 في صيغته المؤقتة. السطر الأول من الفقرة الأولى من الديباجة ينبغي أن يكون نصه كالتالي: «إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، وإذ يؤكد من جديد القرارات». وفي السطر الثاني من الفقرة الثامنة من الديباجة، ينبغي وضع خط تحت عبارة «وإذ يؤكد».

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/1994/1137، رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة؛ و S/1994/1149، رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة؛ و S/1994/1162، رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة؛ و S/1994/1165، رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة.

كذلك تلقى أعضاء المجلس نسخا عن رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي العراق والاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، يوردان فيها نص البلاغ المشترك الصادر بتاريخ ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ بشأن نتيجة الاجتماع في بغداد.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلادي بالمبادرات الحالية التي يضطلع بها عدد من الدول للتصدي لما يتصور أنه زعزعة لاستقرار الوضع الراهن القائم بين العراق والكويت قبل ٦ تشرين الأول/أكتوبر. إن البيان الرئاسي للمجلس المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ كان استجابة صحيحة للبيان الصادر عن مجلس قيادة الثورة في العراق بالإضافة إلى ما ورد من تقارير عن تحركات القوات. وكوننا نعود إلى المسألة بعد ذلك بأسبوع شاهد على رغبة المجتمع الدولي في متابعة سياسة الإشراف على الحالة في تلك المنطقة، وخصوصا نظرا لما تنطوي عليه من احتمالات تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

تود حكومة بلادي أن تؤكد من جديد اعتقادها بأن العلاقات بين الدول ينبغي أن تبنى على التعايش السلمي والاحترام المتبادل لسيادة كل منها وسلامتها الإقليمية. كما أننا نعترف بالحق السيادي لأية دولة في أن تحدد اتجاه ومضمون سياستها الداخلية، بما في ذلك التدابير التي تراها ضرورية للدفاع عن سيادتها

وسلامتها الإقليمية، بشرط ألا تشكل هذه السياسات والأنشطة تهديدا لجيرانها وبشرط ألا تنطوي على احتمال تقويض دعائم السلم والأمن الدوليين.

إن المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، قد أبقى مسألة العراق/الكويت قيد نظره طوال أكثر من أربع سنوات الآن. وكان هذا النزاع موضوعا للعديد من قرارات مجلس الأمن، وكلها كانت ترمي إلى حسم جميع الآثار المترتبة عن المشكلة، وبالتالي التوصل إلى حل نهائي لها. إن الالتزامات التي فرضتها هذه القرارات على جميع الدول الأعضاء، وخصوصا العراق، كانت إلزامية وغير قابلة للتفاوض. واحتمالات السلام في تلك المنطقة كانت تتوقف على التنفيذ الكامل لجميع قرارات المجلس تلك ذات الصلة. ومنذ أن أصبح وفد بلادي عضوا في مجلس الأمن أكد على التزام العراق بأن يقبل وينفذ بالكامل جميع هذه القرارات.

وكان مما شجع وفدنا حقيقة أن العراق ما فتئ يبدي استعدادا للتعاون مع مجلس الأمن في تنفيذ القرارات ذات الصلة التي تتصدى للصراع بين العراق والكويت. وبوصفنا وفدا اعترفنا بالخطوات الإيجابية التي اتخذها العراق لتنفيذ القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وكذلك القرار ٧١٥ (١٩٩١) الخاص بإنشاء آلية للرصد والتحقق من صناعات التسلح في العراق. وفي هذا الاسبوع فقط تلقى المجلس تقريرا من لجنته الخاصة، أكد أن نظام الرصد والتحقق بدأ تشغيله بشكل أولي. وهذا تطور هام ومشجع عندما ينظر إليه بحد ذاته.

بيد أن الأحداث التي وقعت منذ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ أثارت قلق المجتمع الدولي. إن دولة الكويت وشعبها لهما الحق في أن يعيشا بسلام ضمن حدود آمنة وفي التمتع الكامل بسيادتهما وسلامتهما الاقليمية. ونعتقد أيضا أن العراق يتحمل مسؤولية أن يقبل وأن يسلم على نحو لا لبس فيه بسيادة الكويت ووحدة أراضيها.

وحكومة بلادي، بطبيعة الحال، تحيط علما بإعلان حكومة العراق عن إعادة وزع قواتها إلى مواقع مختلفة. ونرحب بحقيقة أن هذا الانسحاب وإعادة الوزع قد بوشر بهما. ويحدونا الأمل في أن إعادة توزيع القوات ستستكمل بسرعة وذلك من أجل تخفيف حدة التوتر في المنطقة.

وفي ضوء ذلك سيؤيد وفد بلادي مشروع القرار.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن تحركات القوات العراقية نحو الحدود الكويتية كانت مصدر قلق لبلادي، وخصوصا أننا لا نزال نذكر غزو العراق للكويت منذ أكثر من ثلاث سنوات بقليل. لقد خرجت رواندا لتوها من حرب ومن وقت حفل بالفظاعات المروعة، وحكومة بلادي تشعر بحساسية خاصة تجاه ما يحدث وما قد يحدث في الكويت. ووفد بلادي وافق على الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار المعروض على المجلس في إشارة إلى أنه يدين تصرف العراق، الذي ما زال يهدد السلم والاستقرار في الكويت وفي أرجاء المنطقة.

إن وفد بلادي مقتنع بأن السبيل الوحيد لإحلال السلم في المنطقة يكمن في امتثال العراق للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن، بما فيها القرار ٨٣٣ (١٩٩٣)، المتصل باحترام سيادة الكويت، والاعتراف بحدودها الدولية وإطلاق سراح سجناء الحرب. ويأمل وفد بلادي بأن يجري بذل جهود إضافية لضمان احترام العراق لهذه الأحكام الثلاثة وتنفيذها.

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن تحقيق تسوية دائمة لما بعد الأزمة في منطقة الخليج الفارسي يبقى إحدى أولويات الدبلوماسية الروسية. ولا نزال نعتقد أن العراق يجب أن يمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ لأن هذا وحده يمكن أن يؤدي إلى تطبيع الحالة في الخليج الفارسي.

هناك عنصر هام آخر في نهجنا يقوم على ضرورة تعاون العراق التام مع الأمم المتحدة من أجل التغلب على آثار الصراع واستجابة المجلس على النحو المناسب للإشارات المتعلقة بأي موقف بناء في سياسة حكومة العراق.

إن الانعطافة المثيرة للأحداث التي جرت في المنطقة في الأيام الأخيرة أظهرت على نحو جلي خطر استمرار الفشل في حسم آثار العدوان العراقي على الكويت في ١٩٩٠. وإننا جميعا لا بد أن نبحث عن سبل لحل المشكلات المعلقة.

وكما يعلم الأعضاء، وبناء على تعليمات من رئيس الاتحاد الروسي، السيد بوريس يلتسن، إن وزير الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي، السيد أندريه كوزيريف، قام بزيارة عاجلة لبغداد وأجرى محادثات مع القيادة العراقية. وخلال هذه الاتصالات، أشارت روسيا إلى أنها

تحبذ اتخاذ إجراءات حاسمة لمنع تصعيد التوتر والعودة بالحالة للسير في اتجاه الجهود الدبلوماسية التي يمكن في النهاية أن تؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار الوطيد في المنطقة. ونتيجة لذلك، أعلن العراق رسميا، وأكمل فعلا اعتبارا من اليوم، سحب قواته إلى المواقع الخلفية.

ومن الأهمية الحيوية أن البلاغ العراقي الروسي المشترك يؤكد استعداد العراق لأن يحسم على نحو إيجابي قضية الاعتراف بسيادة الكويت وحدودها على نحو ما هو محدد عملا بقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣).

وعلى ذلك فإن الاتفاقات التي تم التوصل إليها تفتح الطريق لانفراج عسكري بين العراق والكويت وتساعد في تعزيز تسوية شاملة لما بعد الأزمة.

وعلى ذلك الأساس، اقترح الوفد الروسي ألا يتخذ مجلس الأمن أية قرارات بشأن العراق حتى يستكمل وزير الخارجية الروسي زيارته إلى المنطقة ويحضر إلى نيويورك للاشتراك في اجتماع المجلس. وكنا نظن أن هذا الاقتراح له ما يبرره تماما لأن وزير الخارجية الروسي كان قد أجرى مفاوضات في العراق وفي بلدان أخرى في المنطقة بشأن المشاكل المعروضة الآن أمام المجلس للنظر والتي يُعبر عنها جزئيا في مشروع القرار الذي أعده المشتركون في تقديمه.

ونلاحظ مع الأسف أن المجلس تصرف على عجل في حين أنه كان من الممكن أن ينتظر لبضع ساعات فقط. ونلاحظ في الوقت نفسه أن مقدمي مشروع القرار أخذوا في الاعتبار بعض شواغلنا وشواغل بعض الوفود الأخرى، ووافقوا على إدخال بعض التعديلات التي تجعل النص أكثر توازنا. وأدود أن أشدد بصفة خاصة على أن مشروع القرار لا يتضمن أية أحكام يمكن أن تعتبر مبررا لاستخدام القوة أو توجيه الضربات. ومن المهم أن المشروع يعبّر عن نتائج الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الروسي إلى المنطقة، وأنه يرحب بصفة خاصة بالجهود الدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة وكذلك باستعداد العراق لأن يحسم على نحو إيجابي قضية الاعتراف بسيادة الكويت وحدودها.

لهذا السبب، سيؤيد الوفد الروسي مشروع القرار. وبالاضافة إلى ذلك، سنصوت تأييدا له وذلك لأن الزعماء الرسميين لبلدان في المنطقة - خصوصا الشيخ الصباح أمير الكويت، والملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية، والشيخ زايد آل نهيان رئيس الامارات العربية المتحدة - وجّهوا طلبا عاجلا إلى روسيا للمحافظة على الوحدة داخل المجلس حول هذا الموضوع لصالح تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج الفارسي.

وإذ أتطلع إلى المستقبل، فإني أود أن أؤكد على أهمية اتخاذ المجلس لقرارات تسعى فعلا إلى القضاء على الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في منطقة الخليج الفارسي، ولا تقتصر على معالجة أعراضه. وأي تصرف خلاف ذلك يعني أننا ندفع بالمرض إلى الاستفحال، ونتصرف كمتفرجين على عودة المرض مرة أخرى، فنؤجل بذلك إحلال الأمن والاستقرار الثابت في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح الآن على التصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1164 بصيغته المنقحة شفويا في شكله المؤقت.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالاجماع باعتباره القرار ٩٤٩ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحن جميعا نعرف تماما تحذير سانتيانا بأن الذين ينسون الماضي محتوم عليهم أن يعيشوه مرة أخرى. في شهر آب/أغسطس قبل أربعة أعوام شهد العالم سلسلة متعاقبة من الأحداث الرهيبة: فبدأت الدعاية والبيانات العامة العراقية تصور العراق باعتباره ضحية لمؤامرة دولية؛ وكانت الكويت وقادتها بصفة خاصة موضوع هجمات لاذعة؛ وبدأ وزع وحدات الصفوة من الحرس الجمهوري في مناطق تجمّع على حدود الكويت؛ وتم تنشيط عناصر سوقية من هذه

الوحدات مما يشير إلى أن هذا التحرك لم يكن لغرض التدريب. وفي ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ عبر الجيش العراقي الحدود وبدأ في اغتصاب الكويت.

وابتداء من الأسبوع الماضي، أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي بيانا عدوانيا يهدد بإنهاء التعاون مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، ويتهم الكويت وأعضاء مجلس الأمن بأنهم يسعون إلى «قتل أكبر عدد ممكن من العراقيين». وفي نفس الوقت، فإن وحدات الحرس الجمهوري العراقي بما في ذلك الكثير من نفس الوحدات التي استخدمت في عام ١٩٩٠، بدأت تتحرك صوب الحدود الكويتية. وطوال الأسبوع الماضي، تجمعت هذه الوحدات في نفس مناطق التجمع التي استخدمت عام ١٩٩٠. وكما حدث في عام ١٩٩٠، كانت الذخائر ووسائل الاتصالات، والدعم السوقي تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التعبئة الأخيرة تلك.

إن يقظة مجلس الأمن، والاستعداد الفعال لدى دول التحالف، والتجربة التي تكررت كثيرا فيما يتعلق بعدم جدارة الثقة بالعراق، كل هذا ضمن ألا ينطبق تحذير سانتيانا علينا في هذا المجلس؛ فنحن مصممون - وقد تصرفنا على هذا النحو - على التأكد من أن هذا الجزء من التاريخ لن يكرر نفسه.

ويعتبر وزع العراق لقواته على حدود الكويت محاولة صارخة من جانب العراق لإرغام مجلس الأمن الدولي على التفاوض بشروطه لرفع الجزاءات المفروضة على تصدير النفط. إن هذا المجلس لن يرهبه هذا التكتيك. ومثل هذه الأعمال الاستفزازية والحمقاء لم يكن لها لزوم؛ ولو كان صدام حسين قد فعل ما نعرف جميعا أنه لا بد أن يفعله، وامتثل لكل قرارات المجلس وأثبت «النوايا السلمية» للعراق، لكان تخفيف الجزاءات قد جرى في الوقت المناسب. إلا أن العراق بهذا العمل سبَّب نكسة لقضيته. هل يمكن لأحد أن يقول بجدية أن هذا العمل خليق بدولة تنوي أن تبدي نوايا سلمية؟ وهل هناك من أحد يمكن أن يقر الشروط العراقية لاستعادة دخوله في مجتمع الأمم المسؤولة؟

ومن المفارقات البالغة أن البعض عزوا هذا العمل إلى نفاد صبر العراق إزاء معاناة سكانه ورغبته في الخروج من القبضة الخانقة التي فرضتها الجزاءات. غير أن السلطات العراقية لديها من المال ما يكفي للإبقاء على جيش من أكبر الجيوش، وما يكفي لدفع تكاليف العمليات العسكرية، سواء لقمع عرب الأهوار أو لتهديد الكويت. ينبغي أن يكون واضحا للجميع الآن أن الحكومة العراقية هي المسؤولة عن معاناة الشعب العراقي.

لقد بدأت القوات العراقية إعادة وزعها، وإن كان ذلك يتم على نحو غامض، بطريقة مشابهة لنهج النفاق الذي يتبعه العراق في استجاباته الدبلوماسية للأمم المتحدة طوال السنوات الأربع الماضية. فبينما يزعم أن القوات العراقية انسحبت تماما، فإن واقع الأمر هو أن فرقة من الحرس الجمهوري عادت إلى الناصرية التي لا تبعد عن الحدود الكويتية إلا بساعة واحدة. ومع ذلك، فإن العراق يبدو مرة أخرى أنه لم يتعلم شيئا وأنه نسي كل شيء. ومع ذلك يسعى صدام حسين مرة أخرى إلى اختبار عزيمة هذا المجلس على التصدي للتهديد الموجه إلى الكويت.

ولهذه الأسباب، يصبح القرار الذي أصدرناه اليوم بالغ الأهمية. والرسالة في هذا القرار واضحة. فلا بد من أن يسحب العراق كل الوحدات العسكرية التي كان قد قام بوزعها في الجنوب إلى مواقعها الأصلية. وينبغي ألا يقوم بأي عمل لتعزيز قدراته العسكرية في جنوب العراق. وعلى العراق ألا يستخدم أبدا قوته العسكرية لتهديد جيرانه أو عمليات الأمم المتحدة في العراق. وعليه أيضا أن يتعاون مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة. ونظرا لأن حكومة العراق لا يمكن الوثوق بها، فلا بد من أن يكون الحكم عليها وفقا لأعمالها المتحقق منها وليس وفقا لأقوالها. ونحن لا يمكن أن نسمح للتهديدات بعدوان من غير استفزاز بأن تتحول إلى عدوان متجدد على أرض الواقع.

إن سجل العراق في ظل قيادة صدام حسين يعج بالتزامات لم تحترم. ولو كنا قبلنا كلمة صدام في أي وقت بأنه سيفي بالالتزامات التي فرضت عليه، وتخلينا بذلك عن يقظتنا، لكان من المحتمل أن نجري اليوم هنا مناقشة مختلفة، ربما عن كيفية عكس احتلال عراقي ثان للكويت. وأيا كان دافعه، وأيا كان هدفه، وأيا كان مطلبه، فإن رد الفعل الدولي السياسي والعسكري هو الذي أوقف هذا العمل العدائي ووأده في مهده.

بعد مرور أكثر من أربع سنوات على غزو العراق للكويت، لماذا يصعب على العراق أن يمتثل لقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) ويعترف بحدود الكويت مع العراق؟ أود أن أذكّر الأعضاء بأنه في عام ١٩٩١ قال العراق إنه يقبل قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وإنه يعترف بحدود الكويت. ومع ذلك، وخلال السنوات

الثلاث الماضية رفض دائما أن ينطق باسم «الكويت»، وبدلا من ذلك يشير إلى الكويت بصفة مستمرة بأنها المحافظة العراقية التاسعة عشرة. وأحداث الأسبوع الماضي يجب ألا تترك شكا في أن وعود العراق لا قيمة لها.

لهذا، فإن بيان العراق الأخير عن استعداده للاعتراف بسيادة الكويت وحدودها لا تقنعنا. وحتى تكون لهذا البيان قيمة، يجب أن يعقبه عمل قاطع واضح. يجب على العراق أن يعترف بسيادة الكويت ووحدة أراضيها وحدودها بنفس الطريقة التي سعى بها إلى ضم الكويت: ببيان يصادق عليه مجلس قيادة الثورة والبرلمان العراقي، وينشر في الجريدة الرسمية ويبلغ رسميا إلى مجلس الأمن.

فلنكن واضحين بشأن هذه الحقائق. إن المتكلمين باسم العراق يبذلون جهدا متضافرا لتعريف الحقيقة كأكاذيب والأكاذيب كحقيقة، ولن ينجحوا. وإذا كان هدف العراق أن يحصل على رفع العقوبات، فإنه يمكن أن يفعل ذلك بالامتثال إلى قرارات مجلس الأمن. وإن كان القادة العراقيون يشعرون بالقلق إزاء محنة الشعب العراقي، فليستفيدوا من الاعفاءات الانسانية القائمة حاليا، وليتوقفوا عن حملة الارهاب التي يشنونها ضد مواطنيهم في الشمال وفي الجنوب. فضلا عن ذلك، إن كان أولئك في بغداد يعتقدون أن يقظتنا في الجنوب تعني أننا سوف نتجاهل تحركات العراق العسكرية في الشمال فإنهم مخطئون تماما.

إن هذا التصويت الإجماعي ينبغي أن يبعث برسالة واضحة: فليحذر العراق وليفهم تماما أنه ينبغي ألا يسيء فهم تصميم ووحدة وعزم هذا المجلس والمجتمع الدولي لمواجهة أية تحديات جديدة لأمن وسلم الكويت والمنطقة والعالم.

في الختام، دعوني أؤكد لهذا المجلس أنه تنفيذا لقرارات هذا المجلس وعملا بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، سوف تتخذ حكومة بلادي كل الاجراءات اللازمة إذا لم يمتثل العراق لمطالب هذا القرار.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن وزع القوات العراقية باتجاه الحدود الكويتية شكّل تطورا كان من المناسب لمجلس الأمن أن يرد عليه على النحو الذي رد به. إن العمل العراقي الذي جاء متناقضا مع ما أبداه من تأكيدات بالتعاون في الشهور القليلة الماضية فرض على مجلس الأمن أن يذكر العراق بالالتزامات التي يجب أن يمتثل بها وأن يؤكد للمجتمع الدولي عزمه على ضمان السلم والأمن في تلك المنطقة.

إن وفد بلادي شارك في تقديم القرار ٩٤٩ (١٩٩٤) الذي نشاطر بالكامل هدفيه الأساسيين. يجب أن نجعل العراق يسحب بالكامل القوات التي وزعها في الأيام الأخيرة باتجاه الحدود مع الكويت، ومن ناحية أخرى يجب مطالبة العراق بأن يمتنع في المستقبل عن اتخاذ أي إجراء من هذا النوع، وهذا شرط بالنسبة لنا لكي نتأكد من نواياه السلمية.

هذا القرار يفرض على العراق ألا يتخذ موقفا عدوانيا أو استفزازيا تجاه جيرانه والأمم المتحدة. وسوف يتعين على مجلس الأمن أن يتصدى لكل إجراء من العراق يمكن أن يندرج في باب عدم الامتثال للقرار الحالي هذا. وإذا ما اتخذ المجلس مثل هذا القرار فإن العراق يعرف العواقب الخطيرة التي سيتعرض لها نتيجة لذلك.

وإن وفد بلادي يناشد السلطات العراقية أن تطبق كل قرارات مجلس الأمن وتتعاون بالكامل مع المجلس وخاصة مع اللجنة الخاصة. وإنني أؤكد بوجه خاص على ما ورد إلينا من معلومات بشأن عزم السلطات العراقية المعلن على الالتزام باحترام الاستقلال السياسي للكويت وسيادتها وسلامتها الاقليمية. إن القرار ٨٣٣ (١٩٩٣) ينبغي أن ينفذ بالكامل ودون تأخير وبأكبر قدر من الدقة. ونحن ندعو السلطات العراقية إلى أن تفعل ذلك بالشكل المطلوب. وسوف يُعد هذا تقدما كبيرا في الاتجاه السليم.

إن القرار ٩٤٩ (١٩٩٤) يذكر العراق بحق بكل التزاماته وأن تلك الالتزامات المتعلقة بمصير الأسرى والمفقودين، وأيضا تلك المتعلقة باحترام حقوق الانسان في العراق تكتسي أكبر أهمية في نظر السلطات الفرنسية.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على توليكم الرئاسة خلال هذا الشهر. إن مهاراتكم الدبلوماسية المعروفة، التي تتضمن لحسن الحظ أحيانا روح الدعابة اللاذعة، ستساعدكم دون شك على إدارة أعمال المجلس بكفاءة خاصة. وأود أيضا أن أشكر السفير خوان أنطونيو يانييز - بارنويفو على الطريقة الحريصة المثالية

الفعالة للغاية التي أدار بها أعمال المجلس في شهر أيلول/سبتمبر.

إن أي بلد صغير يمكن أن يشعر بالخوف عندما يبدأ جار قوي له تحريك قوات بغير سبب واضح باتجاه حدوده، وسيزداد خوفه عندما يكون الجار المشار إليه جارا سبق أن احتل هذا البلد الصغير قبل فترة قصيرة، جارا له تاريخ في الإشارة إلى هذا البلد الصغير باعتباره إحدى محافظاته، ولا يزال يحجم عن الاعتراف بشكل واضح بسيادة هذا البلد الصغير وحدوده. إن بلادي لا تزال تذكر تحركات مشابهة للقوات ، والمناورات مشابهة، وإعلانات تشكك في شرعية بلادي الدولية، وحتى هذا اليوم ما زال المؤرخون يتساءلون عما إذا كان التاريخ في أوروبا قد سار في طريق مختلف تماما لو أن المجتمع الدولي أبدى تصميما أقوى في عام ١٩٣٨، على سبيل المثال.

إن أغلبية عظمى من الأمم المتحدة هذه تتكون من أمم صغيرة مثل الكويت أو بلادي. وبالتالي فإنه من المحتم أنه عند تأمين السلم والأمن الدوليين، لا بد لمجلس الأمن أن يتصدى بصفة خاصة للتحديات العسكرية التي تتعرض لها تلك الدول الصغيرة.

وفي حالة الكويت، يعلمنا التاريخ اليقظة. إن هناك كتيبا كاملا من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن في أعقاب العدوان العراقي ضد الكويت، وفي عام ١٩٩٠، هب المجتمع الدولي دفاعا عن هذا العضو الصغير الضعيف التسليح، وطرد المعتدي. وبلادي فخورة بأنها أسهمت بشكل متواضع في ذلك الجهد.

لكن هناك مَثل تشيكي يصف الضيف الثقيل الذي تطرده من الباب ولكنه يعود من الشباك. لقد فعل هذا المجلس الكثير لتقليل الخطر الذي يمثله العراق على الكويت. إلا أن العراق بأعماله الأخيرة أثبت أنه لا يزال يبحث عن شباك ما. إن الموقف القوى للمجتمع الدولي، بما في ذلك الاستجابة السريعة للولايات المتحدة والقوات الحليفة والبيان الرئاسي القاطع لهذا المجلس الذي أصدره قبل أسبوع، أدى إلى انسحاب القوات العراقية المهددة. إن مسألة ما إذا كان هذا الانسحاب كاملا أو جزئيا أمر يمكن أن نناقشه إلا أن قرارنا - بين جملة أمور - لا يدع مجالا للشك في أنه لا بد من أن يتم انسحاب كامل، وألا تحدث تحركات مشابهة.

في الوقت نفسه، هناك مبادرات ودبلوماسية، ونحن نرحب بزيارة وزير الخارجية كوزيريف إلى المنطقة ونتطلع إلى زيارته المرتقبة لنيويورك. إننا نفضل دائما الدبلوماسية على قعقعة السلاح، والواقع أن البيانات التي نسبت إلى العراق مؤخرا للوزير كوزيريف كان يمكن أن تكون موضع ترحيب أكبر لو لم تسبقها قعقعة السلاح.

إن بلدي، الى جانب باقي أعضاء المجلس، يؤكد من جديد ضرورة أن يعترف العراق، على أعلى مستوى رسمي، باستقلال الكويت وسيادتها ووحدة أراضيها، في حدودها المعترف بها دوليا. إن هذا موقف ثابت للمجتمع الدولي لا يمكن تغييره. ومن المهم أيضا في نظر حكومتي، ألا يشكك هذا القرار بأي حال في سلامة أراضي العراق. إن المطلب الأساسي من العراق هو أن يقوم بما نقوم به جميعا نحن أعضاء الأمم المتحدة وهذا يتضمن، وأقتبس من ديباجة الميثاق، عزمنا على

«أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار.»

والعراق ينبغي أن يصبح جارا طيبا لكل جيرانه، وتحقيقا لهذه الغاية يتعين عليه أن يحترم كل القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في مستهل بياني أود أن أهنئكم، سيدي، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن على ثقة بأنكم، بفضل حكمتكم وخبرتكم الواسعة، ستقودون عملنا بنجاح. ووفدي يؤكد لكم تعاونه الكامل في كل الأوقات.

وفي الوقت ذاته نود أن ننقل التعبير عن امتناننا لسفير اسبانيا على العمل الممتاز الذي قام به في الشهر الماضي.

إن مجلس الأمن، بعد أن استعرض الوزع العسكري العراقي الأخير على طول حدود الكويت، الأمر الذي يجدد مرة أخرى التوتر في المنطقة، اتخذ توا القرار ٩٤٩ (١٩٩٤) الذي صوتنا مؤيدين له.

إننا في سلطنة عمان نعتقد أن اتخاذ قرار اليوم سوف يسهم في تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة، وفضلا عن ذلك سوف يعطي لأشقائنا في العراق فرصة أخرى لإثبات حسن نواياهم وجديتهم من حيث

القدرة على العيش في مناخ من التعايش السلمي مع جيرانهم.

إن فهمنا في سلطنة عمان للقرار ٩٤٩ (١٩٩٤) هو أنه يتصدى للحالة المستعجلة في المنطقة نتيجة العمل العسكري العراقي الأخير. وهو يرمي الى الحيلولة دون تكرار مثل هذا العمل. ومرة أخرى إننا نفهم أن هذا القرار لا يتصل بأي حال بمسألة رفع العقوبات أو عدم رفعها. وعمان تؤمن بأنه لا بد من التمييز بين قرارات مجلس الأمن السابقة وبين قرار اليوم.

وفي حين نرحب بالبيان الذي أدلى به وزير خارجية الاتحاد الروسي فيما يتعلق باستعداد العراق للاعتراف بالكويت واتفاق الحدود بين البلدين وفقا للقرار ٨٣٣ (١٩٩٣)، فإننا نناشد أشقاءنا في العراق ترجمة هذا الاستعداد الى تنفيذ فعلي. ونحن نرى أن مثل هذه الخطوة سوف تسهم في تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة وسوف تخدم مصالح شعب العراق الشقيق.

إن بلدي أعلن مرارا في هذا المحفل الموقر تفهمه لمحنة الشعب العراقي نتيجة استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على بلده. وعمان ودول أخرى ما فتئت تعمل سويا بغية إيجاد مخرج ومساعدة العراق على اجتياز أزمة نظام العقوبات في حدود اطار وطرائق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واللجنة الخاصة للأمم المتحدة المسؤولة عن تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية. ومع ذلك فإن العمل الأخير الذي أقدم عليه العراق بوزع قواته في المنطقة الجنوبية على طوال الحدود مع الكويت أدى الى إشاعة الخوف والقلق فيما يتعلق بالسلم والاستقرار في المنطقة، وكل هذا أدى الى إضعاف مساعينا وجهودنا.

وختاما، نحن مقتنعون اقتناعا تاما بأن المشاكل المعلقة لا يمكن حلها على أفضل وجه إلا بتعاون العراق الكامل مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة وتنفيذ السلطات العراقية لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبصفة خاصة الاعتراف بسيادة الكويت واحترام اتفاق الحدود وفقا للقرار ٨٣٣ (١٩٩٣).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل عمان على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد يانييز بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن الوزع الأخير لعدد كبير من القوات العراقية باتجاه حدود الكويت سبب قلقا جادا لدى الحكومة الاسبانية. لعدة أيام عاش العالم في ظل التهديد الرهيب الذي كان قد أدى الى حرب الخليج في عام ١٩٩٠.

لذلك فإن رد فعل مجلس الأمن كان ردا واضحا وسريعا في صورة بيان رئاسي بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر يعبر عن القلق الخطير للمجلس ازاء تحركات القوات ويؤكد من جديد مسؤولية العراق عن الامتثال لالتزاماته الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما أود أن أذكر بأن الاتحاد الأوروبي في ١١ تشرين الأول/أكتوبر أصدر بيانا يحث العراق على سحب قواته فورا من منطقة الحدود، وأن يكف عن المواجهة وأن يتعاون تعاونا كاملا في تنفيذ قرارات المجلس. إن تحركات القوات العراقية، بما تنطوي عليه من تهديد، أجبرت دول المنطقة، بتأييد من دول أخرى، على الرد الفوري في صورة وزع وقائي ودفاعي لحماية الكويت، ومجلس الأمن ملتزم بسيادة الكويت واستقلالها وسلامة أراضيها.

واسبانيا تشاطر هذا الالتزام وتفعل ذلك بحماس وعزم كما فعلت خلال أزمة الخليج في ١٩٩٠-١٩٩١. وفي هذا الصدد أود أن أسجل رسميا الدعم السوقي الواسع الذي قدمته السلطات الاسبانية للولايات المتحدة بصفة خاصة، بغية تسهيل هذا الوزع الوقائي، الذي جاء في حينه وكان مفيدا في مواجهة التهديد العراقي الجديد.

وإن التصميم الذي أبداه المجتمع الدولي كان حاسما في الوصول بسرعة إلى تحقيق انسحاب القوات العراقية من المواقع التي كانت تحتلها قرب حدود الكويت. ونحن نثق بأن انسحاب هذه القوات إلى قواعدها سيستكمل بأسرع ما يمكن، وفقا لما أعلنته الحكومة العراقية.

إن القرار ٩٤٩ (١٩٩٤) الذي اتخذناه توا، يعد خطوة هامة الى الأمام من أجل الحيلولة دون تكرار مثل هذه المواقف التي قد تنطوي على خطر بالنسبة للكويت وبلدان أخرى مجاورة للعراق.

وفي رأي وفد بلادي أن أحكام الفقرة ٤ من المنطوق كما يتضح من بدايتها الأولى، ينبغي تفسيرها بالاقتران مع مضمون الفقرة ٣ من المنطوق. وهذا يعني

أن مطالبة مجلس الأمن للعراق بألا يتخذ أية تدابير لتعزيز قدرته العسكرية في الجزء الجنوبي من البلد يتصل بالأنشطة المشار اليها في الفقرة ٣ من المنطوق - وبعبارة أخرى الأنشطة التي قد تنطوي على استخدام القوة بأسلوب عدائي أو استفزازي لتهديد جيرانه أو عمليات الأمم المتحدة في العراق.

وفي حين أنه ينبغي ألا تحدث أية تحركات في القوات تهدد بلدانا مجاورة، يرى وفدي أن العراق يجب ألا يمنع من الاحتفاظ بوحدات دفاعية معقولة الحجم في جزء كبير من أراضيه، وبصفة خاصة في البصرة، ثاني مدن العراق.

ومن هذا المنطلق نفسه ينبغي أن نذكر بأن مجلس الأمن قد أكد من جديد في قراره هذا التزامه بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي ليس للكويت فحسب بل للعراق أيضا. إن قرارات المجلس، بما في ذلك القرار المتخذ توا، ليست موجهة ضد العراق كبلد، بل هي بالأحرى ضد الأعمال العدوانية للنظام العراقي في الماضي القريب وضد التهديدات وأعمال التخويف المنتهجة حتى هذا اليوم.

وتأمل اسبانيا أن تفهم حكومة العراق الرسالة الواضحة المتضمنة في القرار ٩٤٩ (١٩٩٤)، وأنها، بعد أن رأت أن الاجراء الذي اتخذته مؤخرا لن يسهم بأي شكل في تحسين وضعها ازاء المجتمع الدولي، ستسحب بالكامل القوات التي وزعتها مؤخرا، وستمتنع في المستقبل عن القيام بأية تحركات عسكرية من شأنها أن تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين في المنطقة. ثم إن حكومة العراق إن كانت ترغب حقا في اتخاذ خطوات فعالة لكي تندمج مرة أخرى بالمجتمع الدولي، فعليها أن تعترف بوضوح ودون لبس بسيادة الكويت واستقلالها وكذلك بحدودها التي يضمنها قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣). وعليها أيضا أن تتعاون بالكامل وباخلاص مع الأمم المتحدة في الوفاء بالتزاماتها الأخرى بموجب قرارات مجلس الأمن.

ولخير شعب العراق، ولصالح السلم في المنطقة، من المأمول أن يتحقق ذلك كله - وخير البر عاجله.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، نهنئكم على توليكم الرئاسة هذا الشهر، ونشكر سفير اسبانيا على عمله أثناء رئاسته للمجلس في الشهر الماضي.

بالنسبة لنيوزيلندا - وأعتقد بالنسبة لجميع البلدان الصغيرة في العالم - تكمن الأهمية العظمى للأمم المتحدة في أنها توفر اطارا للأمن الجماعي، وتوفر الأمل للبلدان الصغيرة التي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها ضد العدوان.

قبل أربع سنوات، قام العراق، البلد الكبير والقوي جدا، بهجوم وحشي على جارته الصغيرة، الكويت، واحتلها، آنذاك، كما هو الحال الآن، أيدت نيوزيلندا الكويت بقوة. وأيدنا أيضا الاستجابة القوية والأكيدة من جانب الأمم المتحدة لإجلاء قوات العراق من الكويت. وفي عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ قام مجلس الأمن بما كان من واجبه القيام به: وهو أنه مارس مسؤولياته بموجب الميثاق في وجه العدوان، واتخذ التدابير اللازمة لإعادة السلم والأمن الى نصابهما.

وفي الأسبوع الماضي، بدا ممكنا أن محاولة تبذل لتكرار ذلك التاريخ. فقد قام العراق بوزع قوة عسكرية كبيرة وهجومية باتجاه الكويت. وهذا الوزع شكل تهديدا لسلم المنطقة وأمنها. وخطورة هذا التهديد لم تضاعف منها أحداث عام ١٩٩٠ فحسب، بل ضاعفت منها أيضا حقيقة أنه في الفترة التي انقضت بعد عام ١٩٩٠، أحجم العراق بعناد عن الاعتراف بسيادة الكويت وبحدودها.

وهذا النوع من المراوغة يجعلنا نشك في نوايا العراق السلمية، ويثير المخاوف من أن العراق ما زال يكن مخططات عدوانية ضد الكويت، ومما يزيد الحالة تعقدا أن العراق يتحدى أيضا الالتزامات القانونية المفروضة عليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة بحكم قرارات هذا المجلس.

وفي وجه هذا التهديد العدواني، وفي وجه هذه المراوغة وهذا التحدي، يلزم أن يمارس المجلس مرة أخرى مسؤولياته بموجب الفصل السابع من الميثاق. ولا بد من أن نوضح للعراق، كما نفعل الليلة في القرار ٩٤٩ (١٩٩٤)، أن هذا السلوك التهديدي لا يمكن قبوله. ويجب ألا يتكرر.

ولأن العراق أثار شكوكا جديدة حول نواياه السلمية، كان من الضروري والمستصوب أن يضع هذا القرار بعض القواعد الواضحة جدا بشأن وزع القوات في المستقبل. ونحن نرفض الحجة القائلة بأن العراق حر في وزع قواته كيفما شاء داخل حدوده. فبالنظر الى حروبه العدوانية السابقة ومراوغته بشأن سيادة جارته، وتحركاته التهديدية في الأسبوع الماضي يتحمل

مجلس الأمن مسؤولية عن اتخاذ بعض التدابير الوقائية، بما فيها مطالبة العراق بعدم وزع قواته الى الجنوب مرة أخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. إنني أؤمن بأن عمل المجلس في ظل قيادتكم الممتازة والماهرة، سيتوج بالنجاح هذا الشهر.

أود أيضا أن أشكر السفير ياننييز بارنويفو، رئيس المجلس في شهر أيلول/سبتمبر، على قيادته الناجحة لأعمالنا خلال الشهر المنصرم.

يشعر الوفد الصيني بقلق عميق حيال التطورات الأخيرة في منطقة الخليج الفارسي، راجيا أن تخف حدة التوترات هناك بأسرع ما يمكن. لقد أحطنا علما بأن الحكومة العراقية بدأت في سحب قواتها، الأمر الذي سيفضي الى تخفيف حدة التوترات في المنطقة. ونأمل أن تمارس جميع الأطراف المعنية ضبط النفس، وأن تواصل جهودها من أجل استتباب السلم، بحيث يمكن تخفيف التوتر في المنطقة وازالته.

لقد نادت حكومة الصين دوما بتسوية المشاكل التي خلفتها حرب الخليج الفارسي بالطرق السلمية، على أساس التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بغية تحقيق السلم والاستقرار الدائمين في منطقة الخليج الفارسي في أقرب موعد ممكن.

وبما أن الكويت دولة عضو في الأمم المتحدة، فإننا نؤكد من جديد على ضرورة أن يحترم المجتمع الدولي سيادتها وسلامتها الاقليمية. كما نحث العراق على مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة في التنفيذ التام والعملي لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لتخفيف الجزاءات ورفعها في وقت مبكر، وكلنا أمل في أن يقوم بذلك.

وعلى أساس هذه الاعتبارات، صوت وفد الصين مؤيدا القرار الذي اتخذه المجلس اليوم. وتجدر ملاحظة أن تصويتنا الايجابي على هذا القرار لا يعني أي تغيير في تحفظاتنا بشأن قرارات أخرى زادت صلة صادرة عن المجلس، بما فيها القرار ٦٧٨ (١٩٩٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الطيبة التي وجهها الي.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يأسف الوفد الأرجنتيني أشد الأسف لاضطرار المجلس مرة أخرى الى اتخاذ قرار يتعلق بالنزاع الذي بدأه العراق حينما غزا الكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، وهذه المرة بسبب وزع عسكري واسع النطاق قام به العراق مؤخرا باتجاه حدود الكويت.

وما من شك في أن هذا التصرف لا يمكن تفسيره إلا على أنه تهديد أو استفزاز موجه ضد الكويت - وبالتالي ضد المجتمع الدولي بأسره. وهو في الحالتين يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وبالقطع ضياعا لمصداقية العراق.

وثمن معلومات وردت الى المجلس وتكررت واستكملت، توحي بأن أعدادا كبيرة من القوات التي أعاد العراق وزعها بدأت الآن تعود الى مواقعها الأصلية. وهذا يرجع، دون شك، الى رد الفعل السريع والحاسم من جانب مختلف الدول التي سارعت الى تقديم دعمها للكويت من جديد. ومع ذلك، فإن هذه المعلومات التي نقدرها تماما، تبين أيضا أن عددا كبيرا من وحدات الحرس الجمهوري ما زالت مرابطة في الجزء الجنوبي من العراق في مواقع تنطوي على تهديد واضح.

إن القرار الذي اتخذناه توا، والذي قدمه وفدي، يستهدف إدانة العراق على ذلك والمطالبة بأن يستكمل فورا انسحاب قواته وأن يمتنع في المستقبل عن تهديد أو إثارة الكويت أو أية بلدان أخرى في المنطقة. ويجب أن يدرك العراق أن المجتمع الدولي يقظ بصفة خاصة، وسيظل كذلك في منع أي تكرار للظروف التي أدت إلى غزو الكويت في عام ١٩٩٠.

بيد أنه توجد بعض المؤشرات التي يمكن أن تعتبر مشجعة فيما يبدو أن العراق مستعد للاعتراف الصريح بسيادة ووحدة أراضي الكويت وحدودها المرسومة وفقا للقرار ٨٣٣ (١٩٩٣). ونحن واثقون من أنه في القريب العاجل، ودون أية شكوك أو شروط، سيتأكد هذا من خلال بيان صريح لا لبس فيه وإجراءات رسمية أخرى تتخذها الحكومة العراقية بمقتضى معاييرها الدستورية. وبهذه الطريقة، ان أحد

الالتزامات الرئيسية التي تقع على العراق بمقتضى القرارات التي اتخذها مجلس الأمن يكون قد امتثل له.

ونأمل أيضا أن الالتزامات الأخرى المذكورة في مختلف قرارات مجلس الأمن سيتم الامتثال لها بالكامل من جانب العراق وكلما زادت سرعة ذلك زاد استعداد المجتمع الدولي للنظر في رفع الجزاءات المفروضة على العراق في أعقاب عدوانه على الكويت في عام ١٩٩٠.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، إنه لمصدر سرور كبير بالنسبة لوفدي أن يراكم مرة أخرى تقودون أعمال مجلس الأمن، ونحن على ثقة من أنه تحت قيادتكم المقتدرة، ستكون أعمال المجلس خلال الشهر الحالي مثمرة وناجحة.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بشكرنا القلبي إلى رئيس المجلس في الشهر الماضي، السفير ياني - بارنويفو على قيادته الممتازة التي قدمها.

وعلى الرغم من أن الحالة في العراق ما فتئت قيد الاستعراض من جانب مجلس الأمن فقد مضى بعض الوقت منذ أن اتخذ المجلس قرارا يتصل بالعراق. وإننا نأسف للأحداث الأخيرة وتحركات القوات العراقية المهددة التي أجبرت أعضاء المجلس على اللجوء إلى اتخاذ قرار اليوم. ونأمل أنه سيمكن استخلاص الدروس الصحيحة من الأزمة الأخيرة وأن الأهداف الواردة في هذا القرار ستخدم الهدف الأكبر لصون السلم والاستقرار في المنطقة.

ويقدر وفدي الدور القيم الذي اضطلعت به الولايات المتحدة في درء ما بدا الخطر المحتمل. ونقدر أيضا الجهود الشخصية التي يبذلها وزير خارجية الاتحاد الروسي بغية حل بعض المسائل الرئيسية التي تشكل مصدر التوتر والعداوة في المنطقة.

تتمتع باكستان بعلاقات ودية مع الكويت والعراق. ولهذا تراودنا رغبة جامحة في أن نرى هذين البلدين يستطيعان العيش في ظل السلم وحسن الجوار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، في البداية أهنئكم بحرارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الحالي. ونحن واثقون من قدراتكم ومن أن المجلس في أيد أمينة.

ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا العميق للسفير ياني - بارنويفو على إدارته بقدرة ونجاح أعمال المجلس في الشهر الماضي.

يأسف وفدي عميق الأسف لنوايا العراق العدوانية والاستفزازية الأخيرة، التي تسببت في الإدانة العالمية. وليس هناك شك في أن بلدي لم يتردد في إدانة هذه التهديدات التي لا مبرر لها والإرهاب ضد الشعب الكويتي وضد سيادة الكويت، ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.

إن هذا العمل الأخير ليس بأي حال من الأحوال ممارسة تدريب غير ضارة باتجاه الجنوب أو تغييرا في المناخ. وفي رأينا كانت له كل مظاهر الخرق المادي لقرارات مجلس الأمن الرئيسية بشأن الموضوع - ولا سيما القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرار ٨٣٣ (١٩٩٣). ونحن نطالب العراق بأن يسحب بالكامل جميع وحداته العسكرية التي وزعها أخيرا في اتجاه الحدود مع الكويت.

ونعتقد أنه من الآن فصاعدا، يوجد طريق وحيد متاح للعراق - ألا وهو السعي من أجل تحقيق السلم وتعلم العيش في سلم مع جارته الأضعف والأصغر، أمة الكويت. وكيفية تحقيق ذلك لا تعتمد إلا على العراق، الذي ينبغي أن يبدي نواياه السلمية بأسلوب ملموس وعلى نحو لا لبس فيه للمجتمع الدولي. ونعتقد أن العراق يمكنه أن يفعل ذلك، ولكنه ينبغي أن تتوفر لديه الرغبة اللازمة والحزم. هذا هو كل ما يحتاجه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للمملكة المتحدة.

يشعر وفدي بالسعادة لأن مجلس الأمن قد اتخذ هذا القرار بالأمس، وبهذا يؤكد على تصميم المجلس على اتخاذ إجراء حازم وقوي لمنع تكرار أحداث عام ١٩٩٠ و ١٩٩١. وإن تطورات الاسبوعين الماضيين تحمل في طياتها تشابها واضحا في الأحداث التي وقعت قبل أربع سنوات. ولحسن الحظ إن الاجراء العاجل الذي اتخذه المجلس، من خلال بيانه في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قد أوضح لصدام حسين أن عزم المجلس لم يضعف، وقد ساعد على منع محاولة أخرى من جانب العراق لتهديد وضرب جارته الصغيرة

والمجتمع الدولي. وإن هذا البيان وهذا القرار يمثلان مثالا تقليديا على الدبلوماسية الوقائية.

ولكن أحداث الاسبوعين الماضيين - سواء كانت البيانات التهديدية التي أطلقتها القيادة العراقية وتحركات القوات العراقية الكبيرة صوب حدود الكويت - تمثل نكسة خطيرة في سياسة التعاون بين العراق ومجلس الأمن. وان حكومة العراق يبدو أنها قد حاولت التأثير على مناقشات هذا المجلس من خلال الإرهاب والتهديدات. وقد أوضح المجلس أنه لن يطبق هذه التكتيكات. وإن أية ثقة قد تكون قد تولدت لدى أعضاء المجلس بحسن نوايا قيادة العراق قد تبخرت الآن.

لقد لجأ العراق مرة أخرى الى تهديد جيرانه. ومرة أخرى هب أصدقاء الكويت لمساعدتها. وإن حكومتي، مع الولايات المتحدة، وفرنسا وأعضاء الائتلاف الآخرين، قد استجابت فورا إلى طلب الكويت بالمساعدة. وإن HMS كورنويل - وهي جزء من اميلا باترول التابعة للأسطول الملكي - كانت بالفعل أمام الكويت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وقد تبع هذا مضاعفة عدد طائرات تورنادو للقوة الجوية الملكية في الخليج الفارسي وإرسال كتيبة المقدمة ومدمرة بحرية ملكية أخرى.

والغرض الرئيسي من القرار الذي اتخذناه توا هو منع العراق من تكرار أعماله في الأسابيع القليلة الماضية. ولا يمكن للائتلاف أن يتوقع منه أن يقوم بتحريك أعداد كبيرة من القوات والمعدات العسكرية داخل وخارج الخليج الفارسي حسب أهواء صدام حسين. وهذا هو السبب الذي من أجله نصر على أن القوات الموزوعة في الجنوب ينبغي أن تعاد إلى مواقعها الأصلية. وهذا هو السبب الذي من أجله نصر أيضا على أن مستوى القوات العراقية في جنوب العراق ينبغي أن يبقى على مستوى يماثل نفس المستوى السابق للوزع الأخير.

لقد حاولت الحكومة العراقية تبرير سلوكها بالكلام عن حقها السيادي في وزع قواتها أينما تريد داخل أراضيها. ولكن المادة ٢، الفقرة ٤، من ميثاق الأمم المتحدة تطلب من جميع الأعضاء الامتناع:

«عن التهديد بالقوة أو استخدامها ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة.» قبل أربع سنوات، أدت تحركات قوات عراقية مماثلة إلى غزو الكويت. وبهذه المناسبة، وزعت مدفعية العراق ودباباته في مواقع موجهة إلى الكويت وبالقرب منها وذخيرتها على أهبة الاستعداد. ولنكن واضحين، لقد كان هذا العمل تهديدا للكويت وكان يمثل خرقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

سيصل وزير خارجية الاتحاد الروسي إلى نيويورك غدا. وإننا نتطلع للاستماع منه عن نتائج زيارته للمنطقة. لقد قرأنا باهتمام البيان العراقي - الروسي المشترك الصادر في بغداد. وإننا نلاحظ «استعداد» العراق على ما يبدو للاعتراف بالكويت وحدودها على أساس قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣). ولكن ثقتنا بأن يؤدي ذلك «الاستعداد» العراقي إلى أي شيء إيجابي قد تقوضت بدرجة خطيرة. وإن ما نحتاجه في المستقبل هو الأعمال لا الكلمات.

إن اعتراف العراق بالكويت وبحدودها كما رسمتها الأمم المتحدة يجب أن يتخذ نفس شكل قراره بضم الكويت في عام ١٩٩٠. وهذا يعني اتخاذ قرار من قبل مجلس قيادة الثورة العراقي برئاسة صدام حسين، وقرار من قبل المجلس الوطني العراقي، ونشر هذين القرارين في الجريدة الرسمية العراقية، علاوة على إرسال إبلاغ رسمي بهذين الاجرائين الى رئيس مجلس الأمن والأمين العام.

ولكـــن مـا يطلبه مجلس الأمن يتجاوز اعتراف العراق بالكويت وبحدودها. فحسبما ورد في القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، يحتاج المجلس الى «التأكد من النوايا السلمية للعراق». كما اننا نطالب بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات المجلس ذات الصلة. وبوجه خاص، يتعين على العراق التعاون مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملهما المستمر الرامي الى ضمان الامتثال الكامل للفرع جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). ويتعين عليه معالجة حالة حقوق الإنسان المروعة في جميع أنحاء البلاد ووقف قمع مواطنيه، كما يرد في قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١). ويجب عليه أن يتوقف عن الاشتراك في أي إرهاب ترعاه الدولة، ويجب عليه التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في البحث عن أكثر من ٦٠٠ شخص من المواطنين الكويتيين ومواطني بلدان أخرى فقدوا منذ بدء الصراع.

يقال مرارا إن الاجراءات العراقية الأخيرة كانت ترمي الى استرعاء الانتباه الى محنة الشعب العراق. ويجب أن أقول إنني أعتقد أن هذا غير محتمل نظرا

لسجل صدام حسين في الإصغاء لشواغل شعبه. اننا نشجب معاناة الشعب العراقي، ولكن علينا ألا ننسى أن صدام حسين هو المسؤول عن معاناته لا الأمم المتحدة. فالإمدادات الطبية لم تخضع مطلقا لجزاءات الأمم المتحدة، والمواد الغذائية مستثناة منذ اتخاذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في شهر نيسان/أبريل ١٩٩١. وقد عرضت الأمم المتحدة على العراق آلية كان من شأنها أن تخفف من المعاناة. فبموجب أحكام القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١)، أذن للعراق ببيع ما قيمته ١,٦ بليون دولار من البترول خلال فترة مدتها ٦ أشهر، يحصل مقابله على ما يبلغ قيمته حوالي بليون دولار من المواد الإنسانية. ومؤخرا، عرقل العراق خططا لغسل خط أنابيب البترول العراقي - التركي، الأمر الذي كان سيتيح استيراد المزيد من الأغذية والأدوية.

إن الرئيس صدام حسين يجعل الشعب العراقي والمجتمع الدولي رهينة في يديه منذ مدة طويلة. وقد أدت أعماله الأخيرة الى زيادة شكوك العالم. والمخرج الوحيد لبلده وشعبه يكمن في أن يضع حدا لسياساته وتهديداته، وأن يثبت بالأعمال اعتراف العراق الرسمي بسيادة الكويت، وأن يمتثل لجميع المتطلبات الأخرى الواردة في قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار الذي اتخذناه بالأمس.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد أبو الحسن (الكويت): السيد الرئيس، يسرني باسم وفد الكويت أن أشيد بالطريقة الممتازة التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وذلك لما تتمتعون به من خبرة وحكمة وأداء مميز انعكست على رئاستكم هذه.

ويسرني أن أشير هنا الى العلاقات التي تربط بين بلدينا، هذه العلاقات المبنية على الصداقة والاحترام والثقة المتبادلة.

كما لا يفوتني أن أشيد مع التقدير الخاص بسلفكم، سعادة السيد خوان ياني‌يز بارنويفو، المندوب الدائم لاسبانيا، على انجازاته ونجاحه في إدارة أعمال مجلس الأمن خلال الشهر المنصرم.

إن شعب وحكومة الكويت، وهو يتابع الآن، وعبر وسائل الإعلام المختلفة، جلستكم هذه، ليشعر بالاطمئنان لحاضره ومستقبله بدرجة أكبر، حيث سمع منكم جميعا قبل قليل موقفا حازما في الحق، قويا في تطبيق القانون. إن ما سمعناه ليجعل أيضا كل الدول الصغيرة أبعد عن مهالك الخطر وعن قانون الغاب وأكثر تعلقا وإيمانا بالأمم المتحدة. لكم جميعا أيها الأصدقاء عظيم الامتنان لهذا الاهتمام بالسلام والأمن من خلال اهتمامكم بالكويت، الوطن والشعب.

إن اجتماعكم اليوم، ومشروع القرار الذي تم تصويتكم عليه قبل قليل يأتي انطلاقا من مسؤوليتكم القانونية والسياسية في ضمان الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وفي الحفاظ على حرمة الحدود الدولية بين الكويت والعراق، ومنع العراق من استخدام القوة أو التهديد بها، والتأكد من قبوله وتنفيذه لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على الكويت.

لقد أقدم النظام العراقي خلال الأيام القليلة الماضية على اتخاذ اجراءات عسكرية وسياسية اعتبرت، وبكل المعايير المنصفة، خرقا لأساس وقف إطلاق النار الذي تم ترتيبه من خلال مجلس الأمن في قراره رقم ٦٨٧ (١٩٩١). إن تلك الاجراءات خلقت مناخا من التوتر والقلق، وعرضت الأمن والسلام الإقليميين للخطر. ولقد سارعت دول مجلس التعاون، كما سارعت الولايات المتحدة وبريطانيا بنشر قوات عسكرية في الكويت. كما ساهمت فرنسا بنصيب في ذلك الجهد، ردعا للعدوان وصونا للسلام. فلهم جميعا من حكومة وشعب الكويت عظيم الشكر والامتنان. كما أدانت الغالبية العظمى من دول العالم، والمنظمات الإقليمية، ومن بينها مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، هذه الاجراءات وطالبت العراق بإعادة الوضع الى ما كان عليه قبل تلك التطورات وتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت.

لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار تحريك تلك القطاعات العسكرية الكبيرة من الجيش العراقي بأسلحته الثقيلة والمتقدمة وبالنية غير السلمية للنظام العراقي، والمدعومة بسوابق في العدوان، لا تزال تطل بكابوسها الثقيل على المنطقة بصفة عامة، وعلى الكويت بصفة خاصة، لا يمكن اعتبارها شأنا داخليا محضا، أو أمرا من أمور السيادة التي لا يجوز للغير مساءلتها أو الشك فيها خصوصا بعد صدور بيان مجلس قيادة الثورة العراقي يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر الحالي، الذي حمل التهديد الصريح للكويت، ودول المنطقة، كما تهجم على مجلس الأمن وسلطته ودوره، وعلى اللجنة الخاصة المكلفة بتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، ورئيسها السفير إيكيوس.

كل ذلك تم ضمن الخلفية المعروفة باستمرار رفض النظام العراقي وإصراره على عدم قبول الحدود الدولية التي رسمتها الأمم المتحدة بين الكويت والعراق، والتي ضمنـــ حرمتهـــا مجلسكم الموقر بموجب القرار ٨٣٣ (١٩٩٣). ناهيك عن رفضه للبنود والالتزامات الأخرى للقرار ٦٨٧ (١٩٩١).

لخطورة هذا التطور، وتهديده للأمن والاستقرار في المنطقة، فقد عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي اجتماعا استثنائيا في الكويت، شارك في جانب منه وزيرا خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا، انطلاقا من دعمهم للكويت وأمنها واستقرارها، وإيمانهم بخطورة الخطوات العدوانية التي أقدم عليها النظام العراقي على أمن واستقرار دول المنطقة، واتخذوا خطوات عملية تكفل ردع المعتدي، وتثبّت الأسس العملية لأمن واستقرار دول المنطقة. ويأتي قرار مجلس الأمن اليوم تدعيما وترسيخا لذلك التوجه البنّاء.

باسم الكويت أود أن أشكر جميع الدول التي تبنّت هذا المشروع، وهذا تعبير عال عن عمق الإحساس بالمسؤولية واحترام الميثاق والأمن والاستقرار. كما أشكر جميع الدول التي صوتت لصالح المشروع، وهي بذلك تكون قد ساهمت في تدعيم أسس الأمن واحترام هيبة المجلس وقراراته. ولا يسعني إلا أن أشكر الأمين العام لمنظمتنا لمبادرته المنطلقة من دوره ومسؤوليته في إصداره للبيانين المناسبين لتطورات الحدث. وأود أن أشكر، وبصفة خاصة، قوات المراقبة بين الكويت والعراق - اليونيكوم - لدورها الهام في حفظ الأمن، ومنع كل ما يخل به في المنطقة المنزوعة الســـلاح المناط بها مسؤوليتها. إن هـــذه القوات تسلحت من جديد بمنطوق الفقرة الواردة في البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن يوم ٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤، والذي طلب منها المجلس مضاعفة انتباهها وجهودهـــا فـــي حفـظ الأمـــن في تلك المنطقة، ووردت إشارة له في قرار المجلس اليوم.

إننا واثقون أن قرار المجلس اليوم يمثل أحد التعابير الجيدة والمطلوبة للدبلوماسية الوقائية، ولاستخدام سلطة المجلس وامكانياته لمنع تهديد الأمن والسلام والتحذير من عواقبه.

إن الكويت ترى أنه إذا كانت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي صدرت قبل التطورات الأخيرة، تعتبر رادعا معنويا وسياسيا للعراق، فإن هذا القرار، اليوم، بما يضعه من ترتيبات تمنع العراق من تكرار ما أقدم عليه، يعتبر رادعا عمليا على أرض الواقع.

وإننا متأكدون بأن جميع دول المنطقة، والسلام الاقليمي، سيستفيد من قرار المجلس هذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. الجلسة المقبلة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول الأعمال ستعقد يوم الاثنين، ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١١/٠٠.

رفعـــت الجلســـة الساعـــة ٠٠/٣٥
يوم الأحد، ١٦ تشرين الأول/اكتوبر